دور الشمول المالي في تعزيز الميزة التنافسية المصرفية (دراسة تطبيقية على بعض البنوك المدرجة في سوق المال السعودي من عام ٢٠١٦-٢٠٢٠)

د/ سلوى حسين رشدي اسماعيل حسين
المدرس بقسم المحاسبة بكلية التجارة جامعة الازهر (بنات) اسيوط –مصر
الاستاذ المساعد بكلية الاعمال – جامعة الملك خالد-السعودية

الملخص

تعتبر القطاعات المصرفية من اكثر القطاعات تأثرا بالتطورات والتغيرات الحاصلة في العالم كما تشهد المؤسسات المصرفية تغيرات في كيفية وصول الخدمات المالية واستخدامها من قبل العملاء (والتي تعد احد اهم ابعاد الشمول المالي)بالجودة التي تمكن أي مؤسسة تسعى للحصول على ميزة تنافسية بتحقيق الريادة في ذلك وهدفت هذه الدراسة الى توضيح دور الشمول المالي في تعزيز الميزة التنافسية المصرفية للبنوك وذلك من خلال دراسة تطبيقية على عينة من البنوك في المملكة العربية السعودية خلال فترة زمنية معينة، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews 12 بشكل أساسي لتطبيق كافة الأساليب الإحصائية والقياسية من خلال متغيرين يتمثل المتغير المستقل في ابعاد الشمول المالي الخاصة بالوصول للخدمات المالية واستخدام الخدمات المالية والمتغير التابع يتمثل في الميزة التنافسية ،وتوصلت الدراسة الى ان مؤشرات الشمول المالي متمثلة في: الوصول للخدمات المالية (عدد الموظفين، عدد الفروع، عدد اجهزة الصراف الالي) واستخدام الخدمات المالية (حجم التسهيلات /اجمالي الناتج المحلي، حجم الودائع /اجمالي الناتج المحلي) اثرت تأثيرا إيجابيا دال احصائياً عند مستوى دلالة (٠.٠٥) على مستوى الميزة التنافسية متمثلة في: نسبة الربحية (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية) ونسبة التركز (الحصة السوقية للتسهيلات، الحصة السوقية للودائع)،

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي ،الميزة التنافسية المصرفية ، المملكة العربية السعودية

Abstract

Banking sectors are considered one of the sectors most affected by developments and changes taking place in the world. Banking institutions are also witnessing changes in how financial services are accessed and used by customers (which is one of the most important dimensions of financial inclusion) with a quality that enables any institution seeking a competitive advantage by achieving leadership in that, This study aimed to clarify the role of financial inclusion in enhancing the banking competitive advantage of banks through an applied study on a sample of banks in the Kingdom of Saudi Arabia during a certain period of time, using the statistical program Eviews 12 mainly to apply all statistical and standard methods through two variables represented by the variable The independent dimension of financial inclusion related to access to financial services and the use of financial services, and the dependent variable is the competitive advantage, The study concluded that the indicators of financial inclusion are represented in: Access to financial services (number of employees, number of branches, number of ATMs) and use of financial services (size of facilities / gross domestic product, volume of deposits / gross domestic product) had a positive, statistically significant effect at the level of Indication (0.05) on the level of competitive advantage represented in: profitability ratio (return on assets, return on equity) and concentration ratio (market share of facilities, market share of deposits)

Keywords: financial inclusion, banking competitive advantage, the Kingdom of Saudi Arabia

المقدمة ومشكلة الدراسة

في اواخر الازمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، ظهر الاهتمام بتحقيق الشمول المالي والذي يتمثل في تسهيل وصول اغلب فئات المجتمع الى الخدمات المالية والاستفادة منها بشكل سليم وسهل ، كما لقى الشمول المالي الكثير من الاهتمام نتيجة لمساهمته في التنمية المالية والاقتصادية (yoshino&Moragan,2018) ولقد برز الاهتمام بالشمول المالي من قبل المؤسسات من خلال دعوة مجموعة من خبراء الشمول المالي وخمس هيئات دولية قائمة على وضع المعايير الدولية للبدء في تكثيف العمل على تطبيق الشمول المالي (صندوق النقد العربي ،٢٠١٥)، وتعتبر الميزة التنافسية احد التحديات التي تواجه المؤسسات المصرفية لذلك كان على كل دولة تحديث قطاعها المصرفي وتطويره بما يحقق الشمول المالي لتعزيز هذه الميزة التنافسية.

وتبرز مشكلة البحث في ان احد عوامل النجاح الرئيسية للقطاع المالي المزدهر هو قدرته على خدمة مجموعة واسعة من الجهات الاقتصادية الفاعلة، ففي عام ٢٠١٦م بلغت نسبة الذين يمتلكون حساباً مصرفياً من البالغين في المملكة العربية السعودية ٧٤ ،%بينما سجلت الأسواق المتقدمة نسبة شمول تجاوزت ٩٠ .%وبصورة أكثر تحديداً، كانت نسبة الشمول المالي بين النساء البالغات متدنية في المناطق النائية، إذ بلغت ٦١ %و٧٢ %في عام ٢٠١٦م.(مؤسسة النقد العربي السعودي، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تقرير عن تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة ورجال الأعمال ٢٠١٦م) وهناك اراء مختلفة حول تأثير الشمول المالي على الميزة التنافسية المصرفية فهناك من يرى ان تقليل تكلفة التمويل وتزايد الخدمات المالية المقدمة يزيد من القدرة التنافسية المصرفية (Boot&Thakor,2000)، بينما يرى اخرون ان تقديم خدمات الائتمان للفئات الاقل استفادة يزيد من مخاطر عدم السداد (Berger,Klapper&Ariss,2009) وبالتالي يقلل من وصول المؤسسة المصرفية إلى الميزة التنافسية .

اهداف الدراسة

ان عدم وضوح العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي والميزة التنافسية المصرفية يجعل البحث من الاهمية بمكان كمحاولة لمعرفة استجابة الميزة التنافسية المصرفية ومتغيراتها للشمول المالي ويهدف هذا البحث للإجابة على السؤال الرئيسي التالي

هل الشمول المالي يعزز من الميزة التنافسية المصرفية للبنوك المدرجة في سوق المال السعودي ؟

ويتفرع منه الاسئلة الفرعية التالية

ما هو واقع الشمول المالي في المملكة العربية السعودية ؟

ما هو مستوى الميزة التنافسية المصرفية ؟

هل تطور الشمول المالي يعزز الميزة التنافسية المصرفية ؟

اهمية الدراسة

تنبع أهمية البحث من أهمية موضوع الشمول المالي حيث يلقى اهتمام من الدول المتقدمة والنامية على حدا سواء وحيث ان المملكة العربية السعودية تسعى الي تطوير قطاعها المالي من خلال تحقيق مجموعة من الاهداف الانمائية وتعزيز الميزة التنافسية من خلال تطوير الخدمات المصرفية والتي تسهم في بناء استراتيجية للشمول المالي ، فقد جاء البحث ليتناول هذا الموضوع لما له من اهمية واثار في اثراء الابحاث المتعلقة بتعزيز النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية .

متغيرات الدراسة

يتمثل المتغير المستقل للدراسة في ابعاد الشمول المالي الخاصة بالوصول للخدمات المالية واستخدام الخدمات المالية والمتغير التابع يتمثل في الميزة التنافسية .

وسوف يستعرض الباحث اهم الدراسات السابقة التي تناولت متغيرات الدراسة والتي جاءت كما يلي

الدراسات السابقة

هناك دراسات سابقة متعلقة بالشمول المالي والميزة التنافسية المصرفية ولكنها لم تتناول العلاقة بينهم بشكل مباشر حيث وجد (عبدالله ،٢٠١٨) ان المشكلة تكمن في طريقة

الوصول الى الخدمات المالية فقد اوضحت الدراسة ان توافر خدمة الدفع عبر الهاتف تعمل على تغطية عدد كبير من الفئات المستبعدة ماليا وان انتشار الوكلاء الماليين من اكثر المتغيرات التي تؤدي الى تعزيز الشمول المالي وأكد (Han&Melecky,2013)ان سهولة الوصول الى الخدمات المالية تعمل على زيادة الودائع بنسبة ١٠%ممايعمل على تعزيز الشمول المالي وذلك من خلال نموذج الانحدار الذي صممته الدراسة في ٩٥ دولة واوضحت دراسة (Mehrotra,2015)ان انتشار الشمول المالي يسهل عمليات استخدام الافراد للخدمات المالية مما يساعد في الحفاظ على الاستقرار المالي، وبينت دراسة(Chen,Divanbeigi,2019) ان توافر الخدمات المالية بأسعار معقولة تناسب فئات الدخل المحدود تمكن من التخطيط لأهداف طويلة الاجل واكدت على ذلك دراسة (Jegdede,2014) ان اجهزة الصراف الالي يكون لها تأثير ايجابي على القطاع المصرفي كما انها تعزز من نمو البنك ،وباستخدام مؤشر الشمول المالي المبنى على منهجية البنك الدولي وبالاعتماد على فرضية قوة السوق لقياس المنافسة المصرفية عن طريق مؤشر Lerner, Boone, وجدت دراسة (Pham,etal,2018) ان مؤشرات المنافسة تعزز الشمول المالي وذلك ما اكدته دراسة (Owen,Pereira,2018) ان زيادة تركيز الصناعة المصرفية مرتبط بزيادة الوصول الى حسابات الايداع والقروض وان الدول التي تسمح فيها البنوك للأفراد بالمشاركة في الانشطة المالية تتمتع بقدر عالي من الشمول المالي وان توافر البنوك وكثرتها له تأثير هام على استقرار الاقتصاد من خلال زيادة عدد الفروع واجهزة الصراف الالي مما يزيد من عدد العملاء وحجم الودائع في البنك وبالتالي زيادة القدرة التنافسية.

وقد اثبتت دراسة (Mostak,2015) ان الشمول المالي يعتمد على مستوى التنافسية في السوق وان أي نقص في وصول الخدمات المالية يؤثر في القدرة التنافسية للبنك ومن احدث الدراسات التي اوضحت اهمية الشمول المالي في الاداء الاقتصادي دراسة (معتوق ،واخرون ،٢٠٢١) حيث اشارت الدراسة الى ان اهم اسباب الاستبعاد المالي هو فشل الوحدات المصرفية في توفير الخدمة المالية ووصولها الى جميع فئات

المجتمع باختلاف طبقاتهم مما يجعل البعض يلجأ الى قنوات غير رسمية اقل في التكلفة واسرع في اداء الخدمة .

فروض الدراسة

استنادا الى ما أظهرته مجموعة الدراسات السابقة حول اهمية الشمول المالي في تعزيز القدرة التنافسية للبنوك حيث افترضت هذه الدراسات ان زيادة الشمول المالي او تطويره من خلال تقديم خدمات مالية متنوعة يزيد من الميزة التنافسية لدى البنوك ولذلك افترضت الدراسة ان الشمول المالي يزيد من القدرة على جذب المزيد من المدخرات وتقديم المزيد من التسهيلات الائتمانية وتنويع الخدمات المالية المقدمة مما يؤدي الى تعزيز الميزة التنافسية بين البنوك ويمكن صياغة فرض رئيسي

توجد علاقة معنويه ذو دلالة إحصائية بين مؤشرات الشمول المالي وتعزيز مستوي الميزة التنافسية في البنوك المصرفية فرضيين فرعيين:

١. توجد علاقة معنوية ذو دلالة احصائية بين مؤشرات الشمول المالي وتعزيز مستوي الميزة التنافسية المصرفية متمثلة في نسبة الربحية
٢. توجد علاقة معنوية ذو دلالة احصائية بين مؤشرات الشمول المالي وتعزيز مستوي الميزة التنافسية المصرفية متمثلة في نسبة التركز

منهجية الدراسة

اعتمد الباحث في هذا البحث علي كلاً من المنهج الاستقرائي والتطبيقي واستخدم المنهج الاستقرائي في الإطلاع علي الدوريات والرسائل العربية والأجنبية والقوانين واللوائح المتعلقة بالموضوع محل الدراسة واستخراج الفجوة البحثية، ثم قام باستخدام المنهج التطبيقي وذلك من خلال استخراج النسب والمؤشرات المالية من خلال التقارير المالية الفعلية للبنوك المصرفية محل الدراسة .

الاطار النظري

اولا - الشمول المالي :

من المواضيع الحديثة الهامة التي برزت على الساحة الدولية بعد نشوب الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨م موضوع الشمول المالي، حيث أصبحً واضحا كيفية الاهتمام

العالمي من قبل المؤسسات المالية الدولية والبنوك المركزية والمؤسسات النقدية بهذا الموضوع.

ويعتبر الشمول المالي من المفاهيم الأكثر تداولاً في الآونة الأخيرة ، ولقد قامت اغلبية دول العالم المتقدمة بالعمل علي تبني سياسات تعمل علي تحقيق الشمول المالي (Al Shurafa,Ajour,2019) .

لقد أشار البنك الدولي (٢٠١٦) WBG, الي ان الشمول المالي عبارة عن "وصول الشركات والأفراد إلى المنتجات والخدمات المالية المتوفرة والتي تقابل احتياجاتهم مثل المعاملات، والمدفوعات والإيداع والائتمان والادخار وتوصيلها للمستفيدين بشكل مسؤول ومستدام .

كما عرف(Cherif & Tarbelsi ,2016) الشمول المالي بأنه عبارة عن عملية تتضمن إدخال وتوحيد مجموعات تسمى المهمشة مالياً أو تلك ذات الدخل المالي الضعيف والتي لا يُسمح لها بالمشاركة في عمليات النظام المصرفي.

كما أشار(النعمة واخرون، ٢٠١٩) الي ان الشمول المالي عبارة عن عملية تساعد علي تمكين جميع الأفراد والمؤسسات من الحصول على مجموعة متكاملة من الخدمات المالية الجديدة والمستحدثة بشكل دائم ومستمر وبتكلفة منخفضة، وذلك من خلال تطبيق الأساليب القائمة على الابتكار المصممة لذلك، ومدعمً بالتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاهية المالية والشمول الاقتصادي والاجتماعي.

كما عرفت دراسة (Mazer ,etal ,2011) الشمول المالي بأنه "العملية التي يتم بها توسيع نطاق الاستفادة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية والتي تشمل خدمات القروض والإيداع ونظام الدفع والمعاشات والتعليم المالي وآلية حماية العملاء

وعرفة أيضا (العنابي،٢٠١٨) بأنه حصول كل فرد من افراد المجتمع علي نوعية جيدة من الخدمات والمنتجات المالية بالوسيلة المناسبة وفي الوقت المناسب وبشفافية كاملة وبتكلفة مناسبة وبناء قدراته وثقافته المالية بصرف النظر عن الحالة الاجتماعية والاقتصادية مع التركيز بشكل أكبر علي الفئات ذات الدخل المنخفض .

ويرى (الخزرجي ،٢٠٢٠) ان الشمول المالي هو الحصول على الخدمات المالية والائتمانية في الوقت المناسب والكافي عند الحاجة للفئات ذات الدخل المنخفض بتكلفة معقولة

ومن خلال ما سبق يمكن للباحث تعريف الشمول المالي بأنه نشر الخدمات والمنتجات المالية لجميع الافراد وبأسعار مخفضة ،وذات جودة عالية ، وذلك حتي يتمكنوا من التعامل مع القطاع المصرفي بالشكل الذي يضمن إدارة مدخراتهم وأموالهم بشكل مناسب .

أهداف الشمول المالي :

نتيجة للاهتمام الواسع و العالمي بتوسيع نطاق الشمول المالي وخلق التنسيق بين الهيئات والمؤسسات المالية العالمية والعمل ضمن أليات موحدة يهدف الشمول المالي إلي :

*وصول الخدمات والمنتجات المالية الي كافة الافراد والمواطنين.

*العمل علي حث المواطنين بأهمية هذه الخدمات وطريقة الاستفادة منها في تحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية (بدر، ٢٠١٧).

*تعزيز وحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية من خلال اعداد السياسات والتعليمات(صباغ وغرزي،٢٠٢٠).

*مساعدة المشروعات الصغيرة علي التوسع والاستثمارات.

*تسهيل الوصول الي مصادر التمويل بهدف تحقيق الرفاهية الاجتماعية وخفض مستويات الفقر.

*نشر الوعي والتثقيف المالي بالطرق المثلى.

أهمية الشمول المالي :

تشير قاعدة البيانات المالية العالمية للبنك الدولي (جلوبال Findex) أن ٢,٧ مليار من البالغين على مستوى العالم حوالي نصف مجموع السكان البالغين، ليس لديهم إمكانية الحصول على الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية الرسمية، في حين نجد في البلدان ذات الدخل المرتفع حوالي ٨٩ %من البالغين لهم حساب في مؤسسة مالية رسمية، بينما ٤١ % فقط في الاقتصادات النامية (مؤسسة التمويل الدولية، التقرير

السنوي، ٢٠١٣) من هنا تتضح أهمية تثقيف الافراد بأهمية الحصول على الخدمات والمنتجات المالية، وكيف يكون لديهم خيارات مالية أفضل.
وتتمثل أهمية التمكين والشمول المالي كمحور مهم في منظومة دعم رواد الاعمال، والمؤسسات الناشئة، وذلك لدورها في تقديم التمويل والدعم ، كي تتحول الي شركات صغيرة ومتوسطة مقدمة لفرص العمل والاعمال (نيفين ،٢٠١٨).

معوقات تحقيق الشمول المالي:

كثير من فئات المجتمع لا يمكنهم الوصول الى الخدمات والمنتجات المالية المناسبة في الوقت الحالي ويواجهون معوقات في حصولهم على الائتمان ويواجهون قيود في فتح الحسابات البنكية والتعامل معها مثل هذه المعوقات لها عديد من الاشكال منها: (انور ،٢٠٢١)

١-الاستبعاد المالي او الاقصاء المالي والذي يعنى عدم الحصول على المنتجات والخدمات المالية المناسبة بسبب وجود رسوم غير مناسبة او مرتفعة للغاية بالإضافة الى الرسوم الشهرية **او الدورية** وكذلك ارتفاع تكلفة الاقراض الشخصي ويمكن ان يكون هذا الاقصاء لأسباب دينية او قيود ثقافية خاصة بالمجتمع مثل الخدمات المالية المشمولة بالفائدة الربوية

٢-الاستبعاد الذاتي : والذي يشعر فيه الأفراد او يتوقعوا بانه سيتم رفضهم عند استخدام الخدمات المالية او عدم الرغبة في الاستفادة من هذه الخدمات

٣-المعرفة المحدودة بالخدمات المالية: فهناك فئة لا تدرك اهمية المنتجات المالية وذلك بسبب التعليم الاساسي غير المكتمل ومحو الامية المالية.

أبعاد الشمول المالي :

هناك ثلاثة أبعاد رئيسية للشمول المالي وهي كالاتي :

١-الوصول للخدمات المالية: يشير الي المقدرة علي استخدام الخدمات المالية عن طريق المؤسسات الرسمية ، وذلك يتطلب تحليل وتحديد العقبات والصعوبات المحتملة لاستخدام وفتح الحسابات المصرفية ، يمكن الحصول علي بيانات متعلقة بمدي الوصول للخدمات المالية وذلك عن طريق المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية (بطاهر ، ٢٠١٨).

٢-استخدام الخدمات المالية : يشير هذا البعد الي مدي استخدام العملاء للخدمات المالية التي تقدم عن طريق مؤسسات القطاع المصرفي، وذلك يتطلب جمع البيانات حول مدي الاستخدام المنتظم للخدمات المالية عبر فترة زمنية (Al Shurafa,Ajour,2019).
٣-جودة الخدمات المالية: هناك الكثير من الاعتبارات والعوامل التي تؤثر علي جودة الخدمات المالية، مثل وعي المستهلك ، تكلفة الخدمات المالية ، الية التعويض ، وخدمات حماية المستهلك وثقة المستهلك ، وشفافية المنافسة في السوق (عجور ،٢٠١٤).
وللبنك الدولي منهجية حددت مؤشرات الشمول المالي هي:
المؤشر الاول :استخدام الحسابات المصرفية وجاءت النسب التي يحتوى عليها هذا المؤشر على

- نسبة البالغين الذين لديهم حسابات مالية في مؤسسات رسمية مثل البنوك ومكاتب البريد ومؤسسات التمويل الصغرى
- الغرض من الحسابات (شخصية، تجارية)
- عدد المعاملات من ايداع وسحب
- طريقة الوصول الى الحسابات المصرفية مثل اجهزة الصراف الالي وفروع البنك

المؤشر الثاني : الادخار ويحتوى على نسب من اهمها

- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بالادخار خلال ١٢شهر الاخيرة في بنوك
- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بالادخار خلال ١٢ شهر في مؤسسات مالية غير البنوك

المؤشر الثالث : الاقتراض ومن اهم النسب الخاصة بهذا المؤشر

- النسبة المئوية للبالغين الين اقترضوا في ١٢ شهر الاخيرة من بنك

المؤشر الرابع : المدفوعات والتي تشمل بعض النسب منها

- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي الاجور او المدفوعات الحكومية

المؤشر الخامس: التأمين ومن اهم النسب التي يتم حسابها لقياس هذا المؤشر

- النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بتأمين انفسهم

- النسبة المئوية للبالغين الذين يعملون في الزراعة والغابات او صيد الاسماك ويقومون بتأمين انشطتهم ضد الكوارث الطبيعية (انور،٢٠٢١)

- واقع الشمول المالي في المملكة العربية السعودية

يتصف النظام المالي في المملكة العربية السعودية بالتعدد ما بين البنوك التجارية وصناديق معاشات التقاعد وبعض المؤسسات الحكومية للإقراض المتخصص، وصناديق الاستثمار وشركات التامين والتمويل (مؤسسة النقد العربي السعودي) ، ويتمتع القطاع المصرفي بسيطرة واضحة على النظام المالي حيث يضم مجموعة من البنوك التجارية منها المحلي ومنها الاجنبي

مؤشرات الشمول المالي في المملكة (تقرير مؤسسة الملك خالد الخيرية،٢٠١٨)، (وثيقة برنامج تطوير القطاع المالي ٢٠٢٠ ،ص١٢-٣٠) (https://www.vision2030.gov.sa/ar/v2030/vrps)

١- الحسابات المصرفية ٢٠١٧م

تصل نسبة تملك الحسابات المصرفية بين البالغين الى٧٢%في السعودية ومن المستهدف الوصول إلى نسبة ٨٠%بحسب برنامج تطوير القطاع المالي، وبلغت نسبة غير المالكين لحسابات مصرفية من إجمالي السكان ٢٨%وتنوعت أسباب عدم تملك الحسابات المصرفية لهذه الفئة على النحو التالي:

*عدم توفر أموال كافية *وجود حساب مصرفي آخر لدى أحد أفراد الاسرة* عدم الثقة في المؤسسات المالية* غياب الوثائق الثبوتية* الخدمات المالية باهظة الثمن

٢- الادخار ٢٠١٨م:

بلغت نسبة المدخرين من إجمالي السكان في السعودية٤٤%، يفضل أغلب السعوديين الاحتفاظ بأموالهم في حسابات مصرفية في البنوك، ثم بدرجة أقل في جمعية مالية مع الأصدقاء والزملاء

٣-الاقتراض ٢٠١٨

حسب نتائج استطلاع مؤسسة الملك خالد، فقد بلغت نسبة المقترضين من السعوديين٣١%، أما عن مصدر الاقتراض لدى السعوديين، فأغلبية القروض من البنوك بنسبة٦٠% يليها الاقتراض من الأصدقاء والأقارب بنسبة٢٥% ثم القروض التي تقدمها البنوك الحكومية مثل صندوق التنمية العقارية وبنك التنمية الاجتماعية بنسبة ١٥%

٤-الثقافة المالية ٢٠١٧م:

يقدر معدل الثقافة المالية بين البالغين في المملكة ٣١%مقارنة بالدول الاخرى وفق استطلاع البنك الدولي

سياسات المملكة العربية السعودية في تعزيز الشمول المالي

تبذل المملكة جهود واضحة في ذلك المجال من خلال مجموعة من المحاور كالتالي

١-الشمول المالي في رؤية المملكة ٢٠٣٠ وبرنامج تطوير القطاع المالي ٢٠٢٠ :

أولت رؤية المملكة ٢٠٣٠ أهمية كبيرة لتعزيز دور القطاع المالي ليكون قطاعا ماليا متنوعا وفاعلا لدعم تنمية الاقتصاد الوطني، وتحفيز الادخار والتمويل والاستثمار، وزيادة كفاءة القطاع المالي لتعظيم الأصول وتوسيع قاعدة المستفيدين ومواجهة التحديات. ولذلك أطلق مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية برنامجا تنفيذيا لتحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ بعنوان برنامج تطوير القطاع المالي ٢٠٢٠، ونصت وثيقة تنفيذ البرنامج في الالتزامات على تعزيز طموحات شمولية قطاع الخدمات المالية وتحقيق تحسن ملحوظ في الشمولية المالية، وذلك عبر مجالين: زيادة نسبة تملك الحسابات البنكية بين البالغين من ٧٤ %في ٢٠١٦م إلى ٨٠ %في 2020م، وإحداث تحول نحو تمويل الأصول الإنتاجية التمويلية، مثل رفع حصة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة وحصة الرهون العقارية في التمويل المصرفي.

٢-الشمول المالي في سياسات ومبادرات مؤسسة النقد العربي السعودي :

قامت مؤسسة النقد العربي السعودي بتعزيز الادخار وتنمية مدخرات الأفراد بما فيهم ذوي الدخل المحدود وتشجيع مبادرات الادخار التي تتناسب مع جميع شرائح المجتمع ونشر ثقافة الادخار والتخطيط المالي بين الأفراد، كما أن لمؤسسة النقد العربي السعودي جهود متعددة في مجال تعزيز الشمول المالي بصفتها بنكا للدولة، إذ عادة ما تنشط البنوك المركزية عالميا في تبني سياسات الشمول المالي وتوسيع قاعدة عملاء المؤسسات المالية وتنويع المنتجات المصرفية مع التركيز على حماية المستهلكين، كما أدركت مؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية دور التقنية في تعزيز الشمول المالي وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية والمنتجات الاستثمارية من خلال تقديم عدد من المبادرات في مجال التقنية المالية مع التركيز على تعزيز الشمول المالي الرقمي وتطوير نظم المدفوعات المالية وتشجيع الابتكار في حلول المدفوعات وتقديم الخدمات المالية عبر القنوات الإلكترونية لإتاحة وصول كافة شرائح المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية والاستثمارية، كان آخرها إطلاق خدمة المدفوعات الرقمية بالتعاون مع برنامج التحول الرقمي ٢٠٢٠.

٣-الشمول المالي من خلال منتجات بنك التنمية الاجتماعية:

يعد بنك التنمية الاجتماعية من أهم الجهات الحكومية العاملة في مجال الشمول المالي وتوفير المنتجات المصرفية للفئات الأقل حظا عبر عدد من القروض الاجتماعية المدعومة بالإضافة إلى مبادرات البنك الحديثة في الادخار وتشجيع الثقافة المالية لعملائه، إذ تشمل القروض الاجتماعية قرض الزواج وقرض الأسرة وقرض ترميم المنازل، إضافة لقروض تتم من خال الجمعيات الخيرية موجهة للأيتام والسجناء والأسر المحتاجة.(بنك التنمية الاجتماعية ٢٠١٨م التقرير السنوي لبنك التنمية الاجتماعية ص٣٠).

ثانيا ـ الميزة التنافسية المصرفية

ان التحديات التي تواجه النظام المصرفي من أهم ما يميز البيئة المصرفية ويشير مفهوم الميزة التنافسية الى قدرة البنك على صياغة وتطبيق سياسات تجعله في مركز افضل بالنسبة للبنوك الاخرى العاملة في نفس النشاط ويرتبط تحقيق الميزة التنافسية ببعدين اساسيين هما القيمة المدركة لدى العميل وقدرة المنظمة على تحقيق التميز (ابوبكر ،٢٠٠٧)ومن اهم الابعاد التي تشتمل عليها الميزة التنافسية المنتجات او الخدمات المقدمة والتكلفة المنخفضة والربحية للحصة السوقية (Munizu,2013)

مفهوم الميزة التنافسية

عرف (Heizer,2006) الميزة التنافسية بانها قدرة المنظمة على ايجاد نظام له ميزة عن المنافسين ويحقق منفعة كبيرة لدى العملاء ويعظم ربحية المنظمة بتخفيض التكاليف وزيادة الحصة السوقية وتطوير اسواق جديدة ،كما عرفها (Michoel,Porter,2019) بانها بمثابة نتيجة لمدى تطبيق مفاهيم وعناصر الجودة التي من اهمها استراتيجية المنافسة في قيادة التكاليف واستراتيجية المنافسة في التميز والتنويع وعرفها (سرحان ،٢٠١١) بانها هي ميزة او عنصر تفوق للمؤسسة يتم تحقيقه في حالة اتباعها لاستراتيجية معينة للتنافس، وذكر (طايل ،٢٠١٣) ان الميزة التنافسية هي ان تكون المنظمة من افضل المنافسين في واحد او اكثر من عناصر الاداء الاستراتيجي التكلفة والجودة والاعتمادية والمرونة والابتكار .

ومن خلال ما سبق ممكن للباحثة أن تضع تعريف للميزة التنافسية للبنك على انها الطريقة او الاسلوب الذي يتيح للبنك التعامل مع جميع الاسواق ومع عناصر البيئة المحيطة بصورة افضل من منافسيها .

معايير الميزة التنافسية للبنوك

ان التقدم التكنولوجي في الاتصالات وتبادل المعلومات ادى الى ظهور رغبة من المصارف في الابداع المالي شملت كل جوانب الصناعة المالية كما ادى الى زيادة الضغط على ادارة المصارف لتحقيق خفض في التكاليف واجراء تحسينات واضحة على جودة خدماتها المصرفية بهدف تحسين الميزة التنافسية وتخضع المصارف

لثلاث قوى رئيسية هي العميل والمنافسة والتغيير ومن المعايير الهامة للميزة التنافسية بين البنوك التي (هادف،٢٠١٣)

١-تحقيق رضاء العميل
٢-ضرورة تقديم الخدمات بأساليب متطورة
٣-سرعة الاستجابة في تلبية الاحتياجات
٤-مدى تبني مفهوم واسلوب ادارة الجودة الشاملة
٥-مدى توفر العمالة المصرفية المؤهلة

اهمية الميزة التنافسية

تتمثل أهمية الميزة التنافسية كما ذكرها أحد الكتاب (Hill& jones,2001) في النقاط التالية :

١-تمثل مؤشر إيجابي نحو توجه المنظمة للحصول على موقع قوى في السوق وحصولها على حصة سوقية اكبر من منافسيها مما يجعل عملاؤها اكثر رضا وولاء لها
٢-تعتبر الميزة التنافسية الاساس لمواجهة تحديات السوق من خلال قدرتها على تلبية احتياجات العملاء في المستقبل وذلك بتوفير تقنيات سريعة ومواكبة للتطورات

خصائص الميزة التنافسية

تتسم الميزة التنافسية بخصائص منها (ادريس والغالبي ،٢٠١١)

١-انها تتميز بالاستمرارية : بمعنى ان تحقق المنظمة الاسبقية على المدى الطويل
٢-تتميز بالمقارنة مع المنافسين
٣-انها تتسم بالمرونة بحيث يمكن احلال ميزات تنافسية محل ميزات اخرى حسبما يقتضي التغير الحادث في البيئة الخارجية او البيئة الداخلية

ابعاد الميزة التنافسية

لكل منظمة ابعاد تشغيلية هامة يجب ان تمتلكها حتى تستطيع الحصول على الميزة التنافسية من ابرزها (محسن ، النجار ،٢٠١٢)

١-تخفيض التكلفة :ان المنظمات تتنافس من خلال تحقيق تكلفة منخفضة لمنتجاتها وخدماتها، سعيا منها للحفاظ على نفس المستوى من العوائد المالية التي يحققها المنافسين .

٢-الابداع : والذي يعنى تبني المنظمة خاصية قيادية تساعد على البحث والتطوير في نشاطها لكي تقدم منتجات وخدمات جديدة.

٣-التمييز: وهو قدرة المنظمة على تمييز خدماتها التي تقدمها وذلك لإيجاد شيء يميزها عن منافسيها مثل سرعة توصيل الخدمة، وتؤكد الكثير من الدراسات السابقة ان تبني المنظمة طريقة مميزة في تقديم خدماتها يؤدي الي زيادة الحصة السوقية وبالتالي زيادة الربحية

٤-الاستجابة للعملاء : والتي تعنى مجموعة من القيم المتعلقة بالسرعة والمرونة وموثوقية الاداء فسرعة تقديم الخدمة عنصر اساسي في رضا العميل وكذلك استجابة المنظمة للتغيرات في السوق بشكل كبير اما الموثوقية تعنى امكانية الاعتماد على المنتج بحيث يحقق القيمة التي يتوقعها العميل

٥-الكفاءة : والذي يتطلب الموارد البشرية التي تتميز بقدرتها على الابداع والابتكار.

ثالثا: الربط بين أبعاد الشمول المالي وأبعاد الميزة التنافسية .

يري الباحث أن هناك أوجه ترابط كبيرة بين أبعاد المتغيرين الخاصين بالبحث وهو الشمول المالي والميزة التنافسية حيث قام بإعداد مقارنة أو ربط بينهما من خلال قراءته لموضوع البحث تتضح من خلال هذا الشكل

شكل رقم (١)

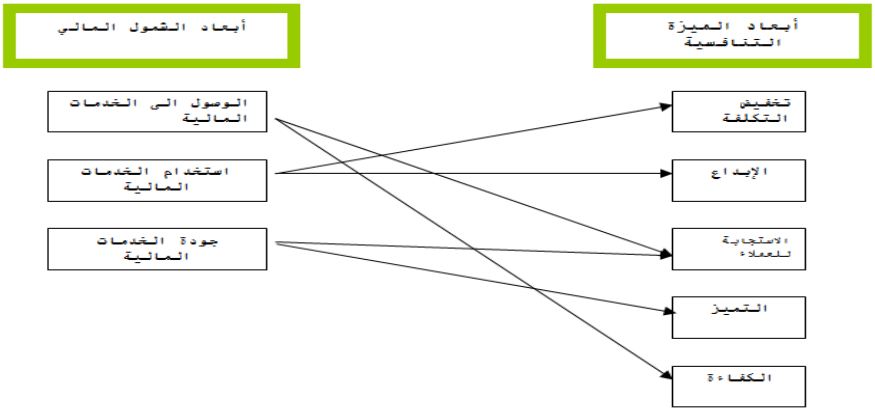

يري الباحث أنه يمكن الربط بين كلا من أبعاد الشمول المالي والميزة التنافسية كالآتي:

١- أن بُعد وصول الخدمات الخاص بالشمول المالي لكافة أفراد المجتمع يعني تحقيق العدالة ومنع احتكار الخدمة علي فئة معينة من المجتمع وهو ما يتوافق مع بعدي الاستجابة للعملاء والكفاءة في اختيار الموظفين الذين يحسنون التعامل مع العملاء .

٢- استخدام الخدمات الخاص بالبُعد الثاني للشمول المالي يرتبط بكلاً من بعد تخفيض التكلفة وبعد الأبداع حيث أن استخدام الخدمات يتضمن استفادة كافة فئات المجتمع من التكنولوجيا المقدمة من المؤسسات وأيضاً إتاحة استخدام تلك التكنولوجيا لكافة فئات المجتمع ، وأيضاً توفير الخدمات الأساسية والضرورية بالرسوم المصرفية المناسبة والتي تتلاءم مع جميع افراد المجتمع .

٣- جودة الخدمات وهو البُعد الثالث للشمول المالي يتوافق مع بعدي الاستجابة للعملاء والتميز في تقديم الخدمة الذي ينادي بضرورة تحسين جودة المنتجات والخدمات المقدمة للمجتمع ككل بما يضمن رضا كافة الفئات.

٤- أن أبعاد الشمول المالي الثلاثة تتفق مع ابعاد الميزة التنافسية حيث أنها تحاول توصيل الخدمة لكل الأفراد وخاصة الفئات الأقل استخداما بأقل تكلفة ممكنة ومساعدتهم في المشاركة في النظام المالي وبالجودة المناسبة بما يحقق ميزة تنافسية مميزة للمصرف.

الدراسة التطبيقية

اهداف الدراسة ومتغيراتها

تهدف هذه الدراسة الى توضيح دور الشمول المالي في تعزيز الميزة التنافسية المصرفية بالتطبيق على مجموعة من المصارف في المملكة العربية السعودية.

متغيرات الدراسة: المتغير المستقل متمثل ف متغيرين **الاول** وهو الوصول للخدمات المالية والذي يتم التعبير عنه من عنها من خلال ثلاث مؤشرات وهي عدد الفروع وعدد الموظفين وعدد أجهزة الصراف الآلي **والثاني** هو استخدام الخدمات المالية

والذي يتم التعبير عنه من خلال مؤشرين وهما إجمالي الودائع /الناتج المحلي و إجمالي التسهيلات /الناتج المحلي

أما المتغير التابع فيتمثل في متغيرين **الاول** نسبة الربحية ويتم التعبير عنها من خلال مؤشرين وهما صافي الربح /إجمالي الأصول و صافي الربح /إجمالي حقوق الملكية

والمتغير **الثاني** هو نسبة التركز ويتم التعبير عنها من خلال مؤشرين الاول الحصة السوقية الودائع والحصة السوقية للتسهيلات الائتمانية.

منهجية الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الكمي التحليلي الوصفي في الجانب التطبيقي المتعلق بالدراسة القياسية عن طريق استخدام البيانات الزمنية المقطعية (Panel Data)، والتي تمثل بيانات عن مجموعة من البنوك خلال فترة زمنية معينة، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews 12 بشكل أساسي لتطبيق كافة الأساليب الإحصائية والقياسية.

جمع وتحليل البيانات:

تم الاعتماد على البيانات والتقارير المالية السنوية للبنوك المدرجة في سوق المال السعودي من عام ٢٠١٦-٢٠٢٠، حيث تم الاعتماد على البيانات الطولية Panel Data وذلك للكشف عن دور الشمول المالي في تعزيز الميزة التنافسية المصرفية (دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة في سوق المال السعودي من عام ٢٠١٦-٢٠٢٠)، وقد تمثلت المنهجية المستخدمة في بناء نموذج انحدار مدمج لبيانات مقطعية ممثلة في كل من: مصرف الراجحي، بنك البلاد، البنك الاهلي السعودي، بنك الرياض، بنك الانماء، وذلك خلال الفترة الزمنية "٢٠١٦-٢٠٢٠"

تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

لتحليل البيانات واختبار الفرضيات باستخدام طريقة المربعات الصغرى (Generalized Least -GLS Squares) لابد من التحقق من صلاحية البيانات للتحليل الاحصائي من خلال استخدام مجموعة من الاختبارات كما يلي:

التوزيع الاعتدالي (الطبيعي) لمتغيرات الدراسة:

في حالة العينات صغيرة الحجم (أصغر من ٣٠) يجب اجراء اختبار للتوزيع الطبيعي للبيانات، وحيث أن عينة الدراسة الحالية تتضمن (٢٥ مشاهدة، وتم استخدام اختبار Kolmogorov Simonov test للتحقق من التوزيع الطبيعي للبيانات (Hanusz & Tarasińska, 2015)، كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول (١): اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

Tests of Normality Kolmogorov-Smirnova		
المتغيرات	قيمة الاختبار	مستوى المعنوية
عدد الموظفين	**0.173**	**0.053**
عدد الفروع	**0.161**	**0.092**
عدد اجهزة الصراف الالي	**0.144**	**0.191**
إجمالي التسهيلات /الناتج المحلي	**0.154**	**0.127**
إجمالي الودائع /الناتج المحلي	**0.156**	**0.120**
الحصة السوقية (تسهيلات)	**0.172**	**0.056**
الحصة السوقية (ودائع)	**0.156**	**0.117**
العائد على الأصول	**0.131**	**0.200**
العائد على حقوق الملكية	**0.159**	**0.103**

ويتبين من الجدول السابق ان أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

الازدواج ا

- **لخطي بين المتغيرات المستقلة:**

يعتمد التحليل القائم على نموذج المربعات الصغرى (GLS) على فرضية استقلال كل متغير من المتغيرات المستقلة. ولاختبار هذا الشرط تم استخدام معامل الارتباط بيرسون بين المتغيرات. كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول (٢): معامل ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة

	المتغيرات		1	2	3	4	5	6	7	8	9
المتغيرات المستقلة											
1	عدد الموظفين	Correlation	1								
		Sig.									
2	عدد الفروع	Correlation	0.689	1							
		Sig.	<.001								
3	عدد اجهزة الصراف الالي	Correlation	0.579	0.559	1						
		Sig.	0.002	0.004							
4	حجم التسهيلات /اجمالي الناتج المحلي	Correlation	0.647	0.628	0.508	1					
		Sig.	<.001	<.001	0.009						
5	حجم الودائع /اجمالي الناتج المحلي	Correlation	0.452	0.589	0.673	0.419	1				
		Sig.	0.0233	0.002	<.001	0.037					
المتغيرات التابعة											
6	العائد على الاصول (نسبة)	Correlation	0.788	0.823	0.878	0.695	0.695	1			
		Sig.	<.001	<.001	<.001	<.001	<.001				
7	العائد على حقوق الملكية(نسبة)	Correlation	0.808	0.763	0.754	0.531	0.694	0.858	1		
		Sig.	<.001	<.001	<.001	0.006	<.001	<.001			
8	اجمالي التسهيلات (بالمليون)	Correlation	0.694	0.812	0.778	0.838	0.755	0.67	0.541	1	
		Sig.	<.001	<.001	<.001	<.001	<.001	<.001	0.005		
9	اجمالي الودائع (بالمليون)	Correlation	0.77	0.534	0.517	0.678	0.801	0.458	0.549	0.54	1
		Sig.	<.001	0.006	0.008	<.001	<.001	0.021	0.004	0.005	

ويتبين من الجدول (٢) أن جميع معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة كانت أقل من ٠.٨، وبالتالي يمكن الحكم على عدم وجود تداخل خطي بين المتغيرات المستقلة، كما تم حساب معامل (Variance Inflation Factor-VIF). كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول (٣): الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة

المتغيرات المستقلة	Collinearity Statistics	
	Tolerance	VIF
عدد الموظفين	0.747	1.339
عدد الفروع	0.752	1.329
عدد اجهزة الصراف الالي	0.784	1.276
حجم التسهيلات /اجمالي الناتج المحلي	0.855	1.169
حجم الودائع /اجمالي الناتج المحلي	0.824	1.213

ويشير (O'Brien, 2007) إلى أنه إذا كان معامل تضخم التباين (VIF) أكبر من (٥) تعد هناك مشكلة التداخل الخطي للمتغيرات، ويتضح من الجدول (٣) أن جميع قيم VIF للمتغيرات كانت اقل من ٥ وعلية يمكن الحكم على عدم وجود مشكلة التداخل الخطي) بين المتغيرات المستقلة.

- **الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة:**

يوضح الجدول التالي الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة:

جدول (٤): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

المتغيرات		Mean	Std. Deviation	Minimum	Maximum
المتغيرات المستقلة					
الوصول للخدمات المالية	عدد الموظفين	4355.568	4647.824	2258	13716
	عدد الفروع	154.272	176.869	76	572
	عدد اجهزة الصراف الالي	1247.501	1534.645	396	5211
استخدام	حجم التسهيلات /اجمالي الناتج المحلي	8.401	4.455	1.266	15.185

الخدمات المالية	حجم الودائع /اجمالي الناتج المحلي	8.161	4.893	1.800	15.844
المتغيرات التابعة					
نسبة الربحية	العائد على الاصول (نسبة)	0.394	0.461	1.40	2.90
	العائد على حقوق الملكية (نسبة)	2.972	3.599	7.80	20.49
نسبة التركز	الحصة السوقية (تسهيلات)	201584060.1	109248606	28660000	399097629
	الحصة السوقية (ودائع)	194706161.2	119525901	40597000	416418721

ويتبين من الجدول السابق ما يلي:

أولا-بالنسبة الى متغير الوصول للخدمات المالية:

أ- **عدد الموظفين:** بلغت قيمة المتوسط الحسابي لعدد الموظفين (٤٣٥٥.٥٦٨) وبانحراف معياري قدره (٤٦٤٧.٨٢٤)، وبلغت اعلى قيمة (١٣٧١٦) واقل قيمة (٢٢٥٨).

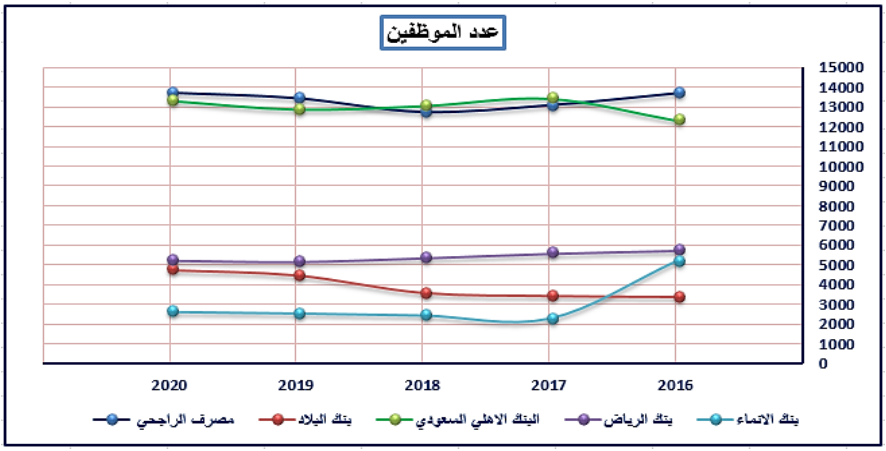

شكل (٢): عدد الموظفين خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠

ب- **عدد الفروع:** بلغت قيمة المتوسط الحسابي لعدد الفروع (١٥٤.٢٧٢) وبانحراف معياري قدره (١٧٦.٨٦٩)، وبلغت اعلى قيمة (٥٧٢) واقل قيمة (٧٦).

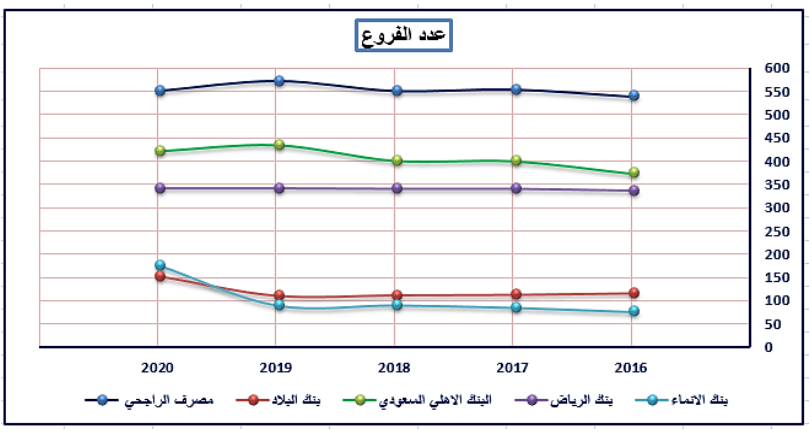

شكل (٣): عدد الفروع خلال الفترة من ٢٠١٦ الى ٢٠٢٠

ج- **عدد اجهزة الصراف الالي:** بلغت قيمة المتوسط الحسابي لعدد **اجهزة الصراف الالي** (١٢٤٧.٥٠١) وبانحراف معياري قدره (١٥٣٤.٦٤٥)، وبلغت اعلى قيمة (٥٢١١) واقل قيمة (٣٩٦).

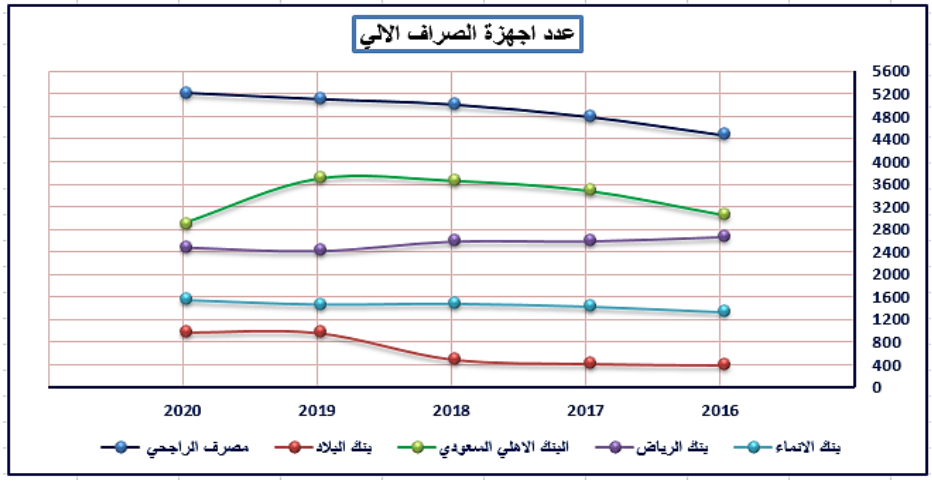

شكل (٤): عدد أجهزة الصراف الآلي خلال الفترة من ٢٠١٦ الى ٢٠٢٠

ثانياً-بالنسبة الى متغير استخدام الخدمات المالية:

حجم التسهيلات /اجمالي الناتج المحلي: بلغت قيمة المتوسط الحسابي **لحجم التسهيلات /اجمالي الناتج المحلي** (٨.٤٠١) وبانحراف معياري قدره (٤.٤٥٥)، وبلغت اعلى قيمة (١٥.١٨٥) واقل قيمة (١.٢٦٠).

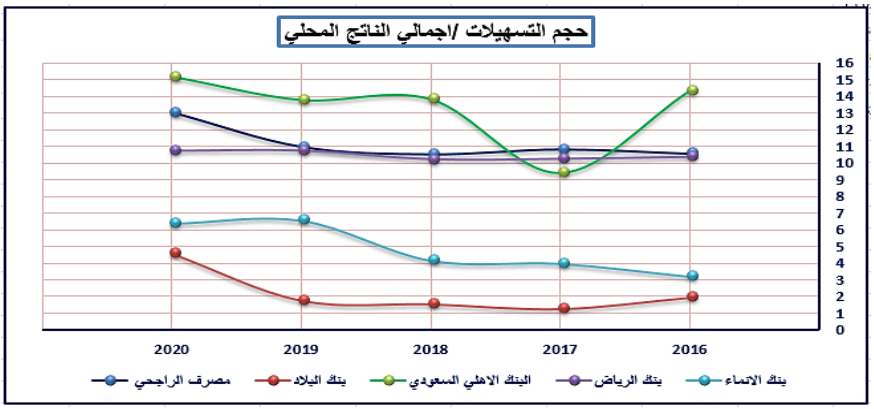

شكل (٥): حجم التسهيلات /اجمالي الناتج المحلي خلال الفترة من ٢٠١٦ الى ٢٠٢٠

أ- **حجم الودائع /اجمالي الناتج المحلي:** بلغت قيمة المتوسط الحسابي ل**حجم الودائع /اجمالي الناتج المحلي** (٨.١٦١) وبانحراف معياري قدره (٤.٨٩٣)، وبلغت اعلى قيمة (١٥.٨٤٤) واقل قيمة (١.٨٠).

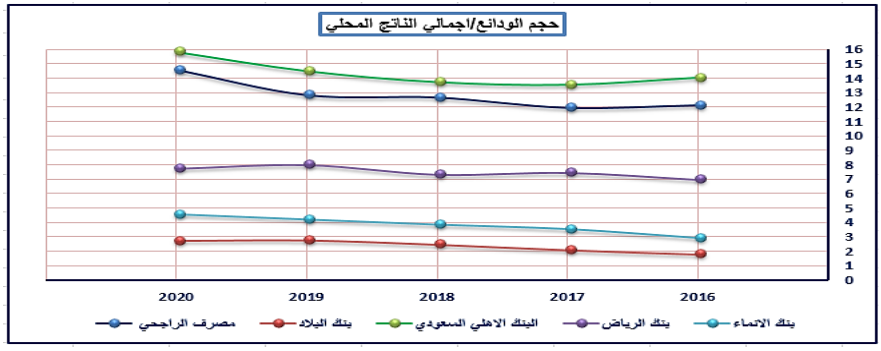

شكل (٦): حجم الودائع /اجمالي الناتج المحلي خلال الفترة من ٢٠١٦ الى ٢٠٢٠

ثالثاً-بالنسبة الى متغير نسبة الربحية:

أ- **العائد على الاصول (نسبة):** بلغت قيمة المتوسط الحسابي **للعائد على الأصول** (٠.٣٩٤) وبانحراف معياري قدره (٠.٤٦١)، وبلغت اعلى قيمة (٢.٩) واقل قيمة (١.٤).

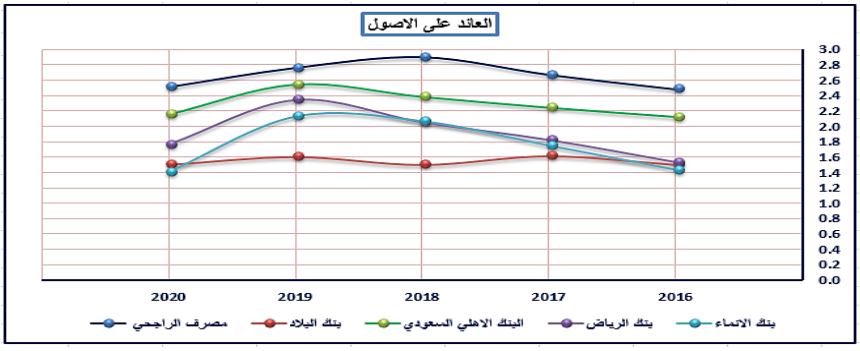

شكل (٧): العائد على الاصول خلال الفترة من ٢٠١٦ الى ٢٠٢٠

ب- **العائد على حقوق الملكية (نسبة):** بلغت قيمة المتوسط الحسابي **للعائد على حقوق الملكية** (٢.٩٧٢) وبانحراف معياري قدره (٣.٥٩٩)، وبلغت اعلى قيمة (٢٠.٤٩) واقل قيمة (٧.٨).

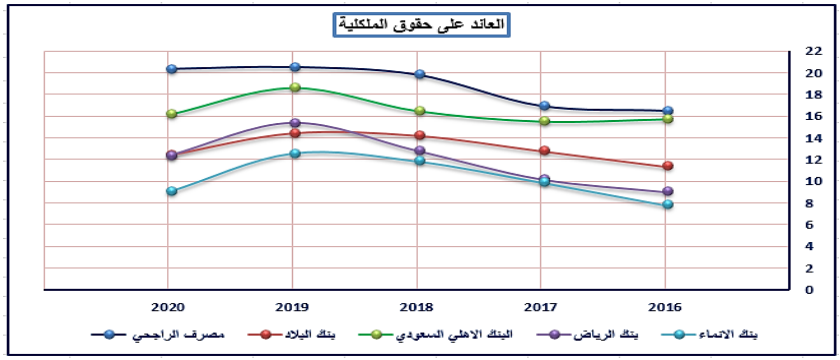

شكل (٨): العائد على حقوق الملكية خلال الفترة من ٢٠١٦ الى ٢٠٢٠

رابعاً-بالنسبة الى متغير نسبة التركز:

أ- **الحصة السوقية (تسهيلات):** بلغت قيمة المتوسط الحسابي **للحصة السوقية (تسهيلات)** (**201584060.1**) وبانحراف معياري قدره (**109248606**)، وبلغت اعلى قيمة (**399097629**) واقل قيمة (**28660000**).

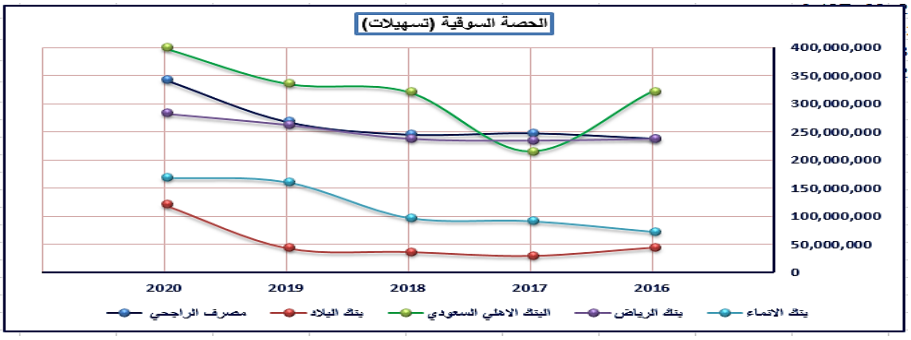

شكل (٩): الحصة السوقية (تسهيلات) خلال الفترة من ٢٠١٦ الى ٢٠٢٠

ب- **الحصة السوقية (ودائع):** بلغت قيمة المتوسط الحسابي للحصة السوقية (ودائع) (**194706161.2**) وبانحراف معياري قدره (**119525901**)، وبلغت اعلى قيمة (**416418721**) واقل قيمة (**40597000**).

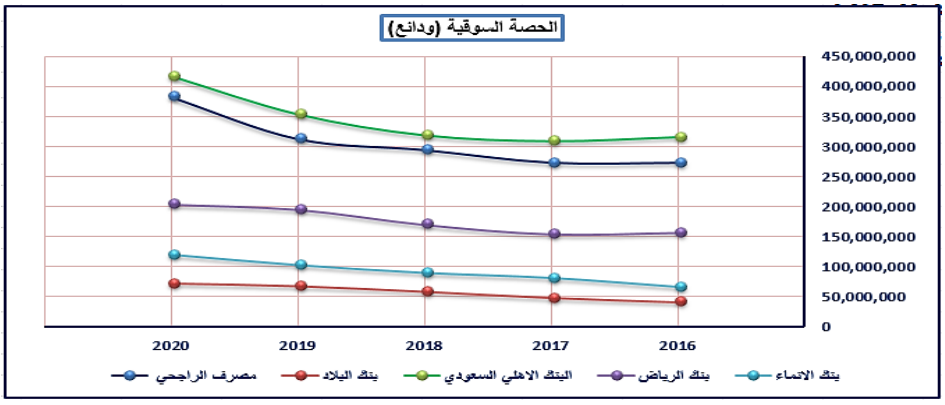

شكل (١٠): الحصة السوقية (ودائع) خلال الفترة من ٢٠١٦ الى ٢٠٢٠

- **نتائج اختبار فرضيات الدراسة:**

تنص الفرضية الرئيسية على أنه توجد توجد علاقة معنويه ذو دلالة إحصائية بين مؤشرات الشمول المالي وتعزيز مستوي الميزة التنافسية في البنوك المصرفية فرضيين فرعيين:

١) توجد علاقة معنوية ذو دلالة احصائية بين مؤشرات الشمول المالي وتعزيز مستوي الميزة التنافسية المصرفية متمثلة في نسبة الربحية

٢) توجد علاقة معنوية ذو دلالة احصائية بين مؤشرات الشمول المالي وتعزيز مستوي الميزة التنافسية المصرفية متمثلة في نسبة التركز

وفيما يلي عرض لنتائج اختبار فروض الدراسة:

أولا-اختبار الفرض الفرعي الأول:

١) **بنص الفرض الفرعي الأول** على " توجد علاقة معنوية ذو دلالة احصائية بين مؤشرات الشمول المالي وتعزيز مستوي الميزة التنافسية المصرفية متمثلة في نسبة الربحية

" وللتحقق من صحة هذا الفرض تم نموذج المربعات الصغرى المعمم وذلك باعتبار ان مؤشرات الشمول المالي متغيرات مستقلة، ونسبة الربحية (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية) متغيرات تابعة.

١) متغير العائد على الأصول:

يوضح الجدول التالي نتائج نموذج المربعات الصغرى المعمم للكشف عن أثر مؤشرات الشمول المالي على مستوى الميزة التنافسية المصرفية (العائد على الأصول):

جدول (٥): تأثير مؤشرات الشمول المالي على مستوى الميزة التنافسية المصرفية (العائد على الأصول)

المتغيرات	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
الثابت	3.469359	1.008212	3.44110	0.003624
عدد الموظفين	0.000185	7.89E-05	2.34474	0.033210
عدد الفروع	0.002092	0.000749	2.79306	0.006867
عدد اجهزة الصراف الالي	0.000616	0.000218	2.82569	0.006464
إجمالي التسهيلات /الناتج المحلي	0.019048	0.008254	2.30773	0.017765
إجمالي الودائع /الناتج المحلي	0.064712	0.031975	2.02383	0.030241
Root MSE	0.173149	R-squared		0.752918
Mean dependent var	2.029600	Adjusted R-squared		0.664669
S.D. dependent var	0.460792	S.E. of regression		0.223535
Akaike info criterion	0.130673	Sum squared resid		0.749515
Schwarz criterion	0.618223	Log likelihood		8.366592
Hannan-Quinn criter.	0.265898	F-statistic		9.664870
Durbin-Watson stat	1.970719	Prob(F-statistic)		0.000086

تشير النتائج السابقة إلى ارتفاع القدرة التفسيرية للنموذج، وذلك استناداً إلى قيمة R-squared ويتضح أن قيمة معامل التأثير بلغت (٠.٦٦٤٧) وهذا يعني ان (٦٦.٤٧%) من التغير الذي يحدث للمتغير التابع (العائد على الأصول) يكون نتيجة للتغير الذي يحدث في المتغيرات المستقلة (عدد الموظفين، عدد الفروع، عدد اجهزة الصراف الالي، إجمالي التسهيلات /الناتج المحلي، إجمالي الودائع /الناتج المحلي)، أما النسبة المتبقية (٣٣.٥٣%) فهي نتيجة لعوامل أخرى.

كما يتضح من الجدول (٥) ان قيمة مستوى الدلالة اختبار F تساوي (٠.٠٠٠) وهي أقل من مستوى الدلالة (٠.٠١) وهذا يعني أن نموذج الانحدار معنوي وصالح للتطبيق، كما يلاحظ ان قيمة اختبار دوبرين واتسون DW بلغت (١.٩٧١) وهي قيمة محصورة بين القيمتين (١,٥ و٢.٥) وعليه فانه لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي.

٢) متغير العائد على حقوق الملكية:

يوضح الجدول التالي نتائج نموذج المربعات الصغرى المعمم للكشف عن أثر مؤشرات الشمول المالي على مستوى الميزة التنافسية المصرفية (العائد على **حقوق الملكية**):

جدول (٦): تأثير مؤشرات الشمول المالي على مستوى الميزة التنافسية المصرفية (العائد على حقوق الملكية)

المتغيرات	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
الثابت	15.48537	5.337979	2.90098	0.005497
عدد الموظفين	0.001689	0.000574	2.94251	0.005069
عدد الفروع	0.01565	0.006551	2.38895	0.015506
عدد اجهزة الصراف الالي	0.002891	0.00109	2.65229	0.009096
إجمالي التسهيلات /الناتج المحلي	0.301681	0.145925	2.06737	0.028595
إجمالي الودائع /الناتج المحلي	1.853736	0.087832	3.37645	0.004200
Root MSE	1.260216	**R-squared**		0.772271
Mean dependent var	14.098480	**Adjusted R-squared**		0.695634
S.D. dependent var	3.598859	**S.E. of regression**		1.626931
Akaike info criterion	4.100443	**Sum squared resid**		39.703590
Schwarz criterion	4.587993	**Log likelihood**		-41.255540
Hannan-Quinn criter.	4.235669	**F-statistic**		11.381810
Durbin-Watson stat	1.609863	**Prob(F-statistic)**		0.000032

تشير النتائج السابقة إلى ارتفاع القدرة التفسيرية للنموذج، وذلك استناداً إلى قيمة R-squared ويتضح أن قيمة معامل التأثير بلغت (٠.٦٩٥٦) وهذا يعني ان (٦٩.٥٦%) من التغير الذي يحدث للمتغير التابع (العائد على حقوق الملكية) يكون نتيجة للتغير الذي يحدث في المتغيرات المستقلة (عدد الموظفين، عدد الفروع، عدد

اجهزة الصراف الالي، إجمالي التسهيلات /الناتج المحلي، إجمالي الودائع /الناتج المحلي)، أما النسبة المتبقية (٣٠.٤٤%) فهي نتيجة لعوامل أخرى.

كما يتضح من الجدول (٦) ان قيمة مستوى الدلالة اختبار F تساوي (٠.٠٠٠) وهي أقل من مستوى الدلالة (٠.٠١) وهذا يعني أن نموذج الانحدار معنوي وصالح للتطبيق، كما يلاحظ ان قيمة اختبار دوبرين واتسون DW بلغت (١.٦٠٩) وهي قيمة محصورة بين القيمتين (١,٥ و٢.٥) وعليه فانه لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي.

ثانياً-اختبار الفرض الفرعي الثاني:

بنص الفرض الفرعي الثاني على " توجد علاقة معنوية ذو دلالة احصائية بين مؤشرات الشمول المالي وتعزيز مستوي الميزة التنافسية المصرفية متمثلة في نسبة التركز " وللتحقق من صحة هذا الفرض تم نموذج المربعات الصغرى المعمم وذلك باعتبار ان مؤشرات الشمول المالي متغيرات مستقلة، ونسبة الربحية (**الحصة السوقية للتسهيلات، الحصة السوقية للودائع**) متغيرات تابعة.

١) متغير الحصة السوقية للتسهيلات:

يوضح الجدول التالي نتائج نموذج المربعات الصغرى المعمم للكشف عن أثر مؤشرات الشمول المالي على مستوى الميزة التنافسية المصرفية (الحصة السوقية للتسهيلات):

جدول (٧): تأثير مؤشرات الشمول المالي على مستوى الميزة التنافسية المصرفية (الحصة السوقية للتسهيلات)

المتغيرات	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
الثابت	-3.06E+08	1.37E+08	-2.23358	0.020724
عدد الموظفين	23746.53	10365.94	2.29082	0.018465
عدد الفروع	623007.4	121759.7	5.11670	0.000064
عدد اجهزة الصراف الالي	15996.43	7005.43	2.28343	0.018825
إجمالي التسهيلات /الناتج المحلي	22777311	1588792	14.33625	0.000000
إجمالي الودائع /الناتج المحلي	18228674	3028326	6.01939	0.000000
Root MSE	57861665	R-squared		0.803592
Mean dependent var	1.67E+08	Adjusted R-squared		0.685747
S.D. dependent var	1.33E+08	S.E. of regression		74699088
Akaike info criterion	39.38501	Sum squared resid		8.37E+16
Schwarz criterion	39.87256	Log likelihood		-482.3126
Hannan-Quinn criter.	39.52023	F-statistic		6.819074
Durbin-Watson stat	0.912551	Prob(F-statistic)		0.000629

تشير النتائج السابقة إلى ارتفاع القدرة التفسيرية للنموذج، وذلك استناداً إلى قيمة R-squared ويتضح أن قيمة معامل التأثير بلغت (٠.٦٨٥٧) وهذا يعني ان (٦٨.٥٧%) من التغير الذي يحدث للمتغير التابع (الحصة السوقية للتسهيلات) يكون نتيجة للتغير الذي يحدث في المتغيرات المستقلة (عدد الموظفين، عدد الفروع، عدد اجهزة الصراف الالي، إجمالي التسهيلات /الناتج المحلي، إجمالي الودائع /الناتج المحلي)، أما النسبة المتبقية (٣١.٤٣%) فهي نتيجة لعوامل أخرى.

كما يتضح من الجدول (٧) ان قيمة مستوى الدلالة اختبار F تساوي (٠.٠٠٠) وهي أقل من مستوى الدلالة (٠.٠١) وهذا يعني أن نموذج الانحدار معنوي وصالح للتطبيق، كما يلاحظ ان قيمة اختبار دوبرين واتسون DW بلغت (١.٩١٢٦) وهي قيمة محصورة بين القيمتين (١,٥ و٢.٥) وعليه فانه لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي.

٢) متغير الحصة السوقية للودائع:

يوضح الجدول التالي نتائج نموذج المربعات الصغرى المعمم للكشف عن أثر مؤشرات الشمول المالي على مستوى الميزة التنافسية المصرفية (الحصة السوقية للودائع):

جدول (٨): تأثير مؤشرات الشمول المالي على مستوى الميزة التنافسية المصرفية (الحصة السوقية للودائع)

المتغيرات	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
الثابت	-3.28E+08	3.19E+08	-1.02821	0.31900
عدد الموظفين	46160.48	11938.07	3.86666	0.00077
عدد الفروع	811078.5	305631.8	2.65378	0.00910
عدد اجهزة الصراف الالي	39229.5	11051.75	3.54962	0.00146
إجمالي التسهيلات /الناتج المحلي	651146	313579	2.07650	0.02806
إجمالي الودائع /الناتج المحلي	42394162	2884966	14.69486	0.00660
Root MSE	54728114	R-squared		0.87137
Mean dependent var	97733303	Adjusted R-squared		0.794196
S.D. dependent var	1.56E+08	S.E. of regression		70653691
Akaike info criterion	39.27365	Sum squared resid		7.49E+16
Schwarz criterion	39.7612	Log likelihood		-480.9207
Hannan-Quinn criter.	39.40888	F-statistic		11.29062
Durbin-Watson stat	2.157866	Prob(F-statistic)		0.000034

تشير النتائج السابقة إلى ارتفاع القدرة التفسيرية للنموذج، وذلك استناداً إلى قيمة R-squared ويتضح أن قيمة معامل التأثير بلغت (٠.٧٩٤٢) وهذا يعني ان (٧٩.٤٢%) من التغير الذي يحدث للمتغير التابع (الحصة السوقية للودائع) يكون نتيجة للتغير الذي يحدث في المتغيرات المستقلة (عدد الموظفين، عدد الفروع، عدد اجهزة الصراف الالي، إجمالي التسهيلات /الناتج المحلي، إجمالي الودائع /الناتج المحلي)، أما النسبة المتبقية (٢٠.٥٨%) فهي نتيجة لعوامل أخرى.

كما يتضح من الجدول (٨) ان قيمة مستوى الدلالة اختبار F تساوي (٠.٠٠٠) وهي أقل من مستوى الدلالة (٠.٠١) وهذا يعني أن نموذج الانحدار معنوي وصالح للتطبيق، كما يلاحظ ان قيمة اختبار دوبرين واتسون DW بلغت (٢.١٥٨) وهي قيمة محصورة بين القيمتين (١,٥ و٢.٥) وعليه فانه لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي.

مما سبق يتبين ان مؤشرات الشمول المالي متمثلة في: الوصول للخدمات المالية (عدد الموظفين، عدد الفروع، عدد اجهزة الصراف الالي) واستخدام الخدمات المالية (حجم التسهيلات /اجمالي الناتج المحلي، حجم الودائع /اجمالي الناتج المحلي) اثرت تأثيرا إيجابيا دال احصائياً عند مستوى دلالة (٠.٠٥) على مستوى الميزة التنافسية متمثلة في: نسبة الربحية (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية) ونسبة التركز (الحصة السوقية للتسهيلات، الحصة السوقية للودائع)، وهذا يعني انه كلما زادت مستوى مؤشرات الشمول المالي [الوصول للخدمات المالية (عدد الموظفين، عدد الفروع، عدد اجهزة الصراف الالي) واستخدام الخدمات المالية (حجم التسهيلات /اجمالي الناتج المحلي، حجم الودائع /اجمالي الناتج المحلي) كلما زاد مستوى الميزة التنافسية المصرفية [نسبة الربحية (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية) ونسبة التركز (الحصة السوقية للتسهيلات، الحصة السوقية للودائع).

النتائج والتوصيات :

اولا –نتائج الدراسة النظرية:-

من خلال ما تم عرضة في كلا من الدراستين النظرية والتطبيقية تستنتج الباحثة ما يلي **:-**
-ان الشمول المالي يعتمد على مستوى التنافسية في السوق وان أي نقص في وصول الخدمات المالية يؤثر في القدرة التنافسية للبنك .

-هناك الكثير من الاعتبارات والعوامل التي تؤثر علي جودة الخدمات المالية، مثل وعي المستهلك ، تكلفة الخدمات المالية ، الية التعويض ، وخدمات حماية المستهلك وثقة المستهلك وشفافية المنافسة في السوق.

-تعتبر الميزة التنافسية الاساس لمواجهة تحديات السوق من خلال قدرتها على تلبية احتياجات العملاء في المستقبل وذلك بتوفير تقنيات سريعة ومواكبة للتطورات.

- أن أبعاد الشمول المالي الثلاثة تتفق مع ابعاد الميزة التنافسية حيث أنها تحاول توصيل الخدمة لكل الأفراد وخاصة الفئات الأقل استخداما بأقل تكلفة ممكنة ومساعدتهم في المشاركة في النظام المالي وبالجودة المناسبة بما يحقق ميزة تنافسية مميزة للمصرف.

-أولت رؤية المملكة ٢٠٣٠ أهمية كبيرة لتعزيز دور القطاع المالي ليكون قطاعا ماليا متنوعا وفاعلا لدعم تنمية الاقتصاد الوطني، وتحفيز الادخار والتمويل والاستثمار وزيادة كفاءة القطاع المالي لتعظيم الأصول وتوسيع قاعدة المستفيدين ومواجهة التحديات.

ثانيا- نتائج الدراسة التطبيقية:-

-توجد علاقة معنوية ذو دلالة احصائية بين مؤشرات الشمول المالي وتعزيز مستوي الميزة التنافسية المصرفية متمثلة في نسبة الربحية

-توجد علاقة معنوية ذو دلالة احصائية بين مؤشرات الشمول المالي وتعزيز مستوي الميزة التنافسية المصرفية متمثلة في نسبة التركز

ثالثا – التوصيات :-

-حاجة البنوك السعودية للاهتمام بشكل اكبر بأبعاد الشمول المالي ذات العلاقة بالميزة التنافسية

-عمل ورش عمل لموظفي البنوك للتوعية بأهمية ابعاد الشمول المالي في دعم الميزة التنافسية

-عمل ابحاث مستقبلية لأثر الشمول المالي علي ترشيد تكلفة الخدمات المصرفية

المراجع:

ابوبكر، مصطفى (٢٠٠٧) الموارد البشرية مدخل لتحقيق الميزة التنافسية ،الدار الجامعية ،للنشر الإسكندرية ، مصر .

ادريس، وائل محمد و الغالبي ، طاهر محسن (٢٠١١)، الادارة الاستراتيجية ، المفاهيم والعمليات ، دار وائل للنشر ، عمان ، الاردن.

انور، ايمان اسماعيل (٢٠٢١)، دور الشمول المالي في تعزيز الادخار، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ،جامعة مدينة السادات ، العدد الاول ، المجلد ٧، ١-٢٥.

العنابي، سهل ،(٢٠١٨ .) أثر التكنولوجيا على الصناعة المالية والتنمية. المؤتمر السادس لمستقبل مهنة المحاسبة في ظل ثورة المعرفة، المنامة، البحرين.

بطاهر ، بخته(٢٠١٨)، الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول – تجارب بعض الدول العربية – مداخلة مقدمة الى الملتقى الوطني الاول حول تعزيز الشمول المالي في الجزائر ، الية لدعم التنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية والتيسير والعلوم التجارية .

حسن ، احمد نوري، النعمة ، نغم حسين ،(٢٠١٩)، دور الشمول المالي في تقديم الدعم المالي للمرأة في العراق ، المجلة العراقية لبحوث السوق و حماية المستهلك، المجلد ١١، العدد ٢ (٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٩)، ١٧-٣١.

حسين ، نيفين ،(٢٠١٨) ، دراسة الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية ، وزارة الاقتصاد، الربع الثالث ، الامارات العربية المتحدة .

صباغ ، رفيقة و غرزي ،سليمة (٢٠٢٠)، الشمول المالي في الدول العربية ، واقع وافاق ، مجلة ابعاد اقتصادية ، العدد ١٠،مجلد ٢، ٥١٠-٥٢٧.

طايل ، مصطفى كمال السيد (٢٠١٣)، معايير الجودة الشاملة ، دار اسامة للنشر ، عمان ، الاردن.

عبدالله ، ميسون ،(٢٠١٨).دور خدمة الدفع المصرفية عبر الهاتف الجوال في تعزيز الشمول المالي في السودان ، رسالة ماجستير غير منشورة –جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات التجارية ، الخرطوم ، السودان.

عجور ، حنين محمد بدر،(٢٠١٧) ،دور الاشتمال المالي ادى المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية

الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة)، رسالة ماجستير ،كلية التجارة –الجامعة الاسلامية ،غزة.

محسن ، عبد الكريم والنجار ، صباح (٢٠١٢) ، ادارة الانتاج والعمليات ، دار الذاكرة للنشر والتوزيع ، بغداد ، العراق .

معتوق ، سهير محمود ،على، ايمان حسن ، سيد ، هناء محمود(٢٠٢١)،الشمول المالي ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، حلوان ،(٣٥) ، عدد متخصص في العلوم الاقتصادية ،٨١-١٠٢.

ALshurafa,Yasser,Ajour,Haneen,(2019). The Role of Financial Inclusion from National Banks in the Achievement of Social Responsibility Towards Clients (Case Study– the Islamic Banks Working in Gaza Strip), Global Journal of Economics and Business Vol. 6, No. 1, pp. 1- 18

. Berger,A.N.Klapper,L.F&Turk-Ariss,R.(2009) Bank competition and financial stability. Journal of financial services research,75(2.(

Boot,A.W.,&Thakor,A.V.(2000), can relationship banking survive competition? The journal of finance,55(2) ,679-713.Chen,R,&Divanbeigi,R.(2019) Can regulation promote Financial inclusion? The World Bank.

Cherif, Mondher & Tarbelsi, Mohamed .(2016). Capital Account Liberalization and Financial Deepening: Dose the Private Sector Matter?, Economic Research Forum, Giza, Egypt..

Han,R.Melecky,M.(2013).Financial inclusion for financial stability access to bank deposits and the growth of deposits in the global financial crisis ,working papers.

Hanusz, Z., & Tarasińska.J. (2015). Normalization of the Kolmogorov–Smirnov and Shapiro–Wilk tests of normality. Biometrical Letters, 52(2), 85-93

Heizer,J,an Render,B,(2008), operation Management,8th prentice-Hall,Inc,New jerry.

Hill,Jones, Charles W.L.& Gareth R,(2004),Strategic management and integrated approach 6th Haughton M ,New York,USA.

International evidence, university of London,U.K,157,403-427.

Jedede,C.A.(2014) Effects of automated teller machine on the performance of Nigerian banks, American Journal of applied mathematics and statistics 2(1),40-46.

Mehrotra,A.N.,&Yetman,J.,(2015),Financial inclusion –issues for central banks. Bis Quarterly review March, available at ssrn :https//ssrn.com./

Mostak,M& Sushanta,M, (2015),Is Financial inclusion good for bank stability؟

Munizu,M,(2013), The impact of total Quality Management Practices towards competitive advantage and organizational performance: case study, Pakistan Journal of commerce and social sciences,7(1),184-197.

O'Brien, R. M. (2007). A caution regarding rules of thumb for variance inflation factors. Quality & quantity, 41(5), 673-690.

Owen,A.L,&Pereira. J.M.(2018).Bank concentration competition and Financial inclusion, Review of development finance 8(1),1-17.

Porter, M.E., Kramer, M.R. (2019). Creating Shared Value. In: Lenssen, G., Smith, N. (eds) Managing Sustainable Business. Springer, Dordrecht. https://doi.org/10.1007/978-94-024-1144-7_16

Yoshino,N.and p.J.Moragan (2018), Financial inclusion, Financial stability income inequality: introduction, world scientific.